

# أي بديل أوروبي لطواقم الإخوان ومنابع تمويلهم؟

## معهد لتدريب الأئمة وضريبة على المساجد.. مقترحان ملخّن لمواجهة التطرف الإسلامي

يستعد الاتحاد الأوروبي لمناقشة مقترحات فرنسية نمساوية تسعى الدولتان لاعتمادها ركيزة أساسية ضمن إستراتيجية أوروبية موحدة في مواجهة الإرهاب والتطرف الإسلامي. وتعتبر فيينا وباريس وبرلين وتنظيمات الإسلام السياسي النشطة على أراضيها الحاضنة الفكرية والأيدولوجية للزعات الإسلامية العنيفة ما يستوجب تحجيم نفوذها تمهيدا للقطع معها. إلا أن وجود الآلاف من المراكز الإسلامية ذات الصلة بهذه التنظيمات على الأراضي الأوروبية يطرح تساؤلات عن البديل الأوروبي لإدارة هذه الشبكة المعقدة من المراكز كما يطرح أيضا إشكالية مصادر تمويلها إذا ما بدأ التغيير.

بروكسل - تمارس باريس وفيينا اللتان شهدتا هجمات إرهابية دامية مؤخرا ضغوطا باتجاه محاصرة التطرف عبر مقاربات أشمل، فيما يرى خبراء أن الطريق باتت معقدة لنشوء أسلوب جديد لمكافحة ظاهرة التطرف الإسلامي بدءا من محاولات السيطرة على جماعات الإسلام السياسي التي انتشرت في أوروبا تمهيدا لتحبيدها ووصولاً إلى البحث عن البديل الإسلامي الذي ستوكل إليه مهام القاطن الديني الذي يوازن بين متطلبات العقيدة الإسلامية وقيم الديمقراطية العلمانية. وأجبت تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأن "الإسلام في أزمة" الجدل بشأن مدى نجاح الدول الأوروبية في تكريس "إسلام أوروبي" يتماشى مع طبيعتها العلمانية دون المس من معتقدات المسلمين المقيمين على أراضيها.

### مركز أوروبي لتدريب الأئمة

في ظل تنامي التيارات الإسلامية المتطرفة في الغرب بدعم خارجي يطرح الكثيرون مفهوم "الإسلام الأوربي" لخلق القطيعة مع الفهم التقليدي للإسلام وممارسة تعاليمه في البلدان الإسلامية. ويرى الداعون إلى الإسلام الأوربي أن على الدين الإسلامي التعامل بطريقة أكثر حداثة وتمدنا مع القضايا المعاصرة.

ويعكس تأييد رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال لإنشاء معهد أوروبي يتولى تدريب الأئمة - وذلك لوقف استخدام أئمة من الخارج وإضفاء استقلالية مالية وفكرية على تدريب المسؤولين الروحيين في أوساط الجاليات المسلمة - وعيا أوروبيا متأخرا بالبور الذي لعبه عدد من الأئمة المبعثين في نشر الفكر المتطرف وتعزيز النزعة الانفصالية داخل المجتمعات الأوروبية.

وقال ميشال إن "تأسيس المعهد الأوروبي لتدريب الأئمة، مسألة تضمن أن رسالة التسامح والانفتاح هذه يمكن نقلها على المستوى الأوروبي، حتى تضمن قبول سيادة القانون المدني لدى بعض الفئات".

وفي 2018 قامت الحكومة النمساوية بإغلاق سبعة مساجد وطرد ستين إماما مرتبطا وممولاً من قبل تنظيمات الإسلام السياسي. وطالب الرئيس الفرنسي -أثناء عرضه في 2 أكتوبر مشروع قانون حول الانعزالية يهدف خصوصا إلى "هيكلة الإسلام" في فرنسا- من المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، المحاور الرئيسي للسلطات، أن يؤسس خلال ستة أشهر مسار "تأهيل تدريب الأئمة" وتنظيم "تسهيلات" اعتماد لهم ووضع "ميثاق يؤدي عدم احترامه إلى العزل".

وستنحى تدريب الأئمة تحقيق هدف آخر بالنسبة إلى الحكومة الفرنسية، يتمثل في إنهاء التعاون مع 300 إمام من تركيا والجزائر.

ويوجد الآلاف من أئمة المساجد في ألمانيا يديرون 2600 مسجد

وأنشأت الجماعة سلسلة من المنظمات تبدو مستقلة ظاهريا لكنها تدعم في الخفاء شبكات من الشركات والجمعيات الخيرية والمنظمات والمدارس والشركات والعديد من الكيانات الأخرى، من أجل تمرير خطابها الأيدولوجي المتطرف، في الوقت الذي كشفت فيه الكثير من الهجمات الإرهابية في الدول الأوروبية عن وجود رابط أيدولوجي بين منفذي تلك الهجمات والإخوان. هذا إضافة إلى استمرار محاولات الإخوان لخلق مجتمع مواز، واستغلال كل السبل المتاحة لهم، وعلى رأسها وسائل



### من يمول يرسم الأهداف

من قبل تبرعات قادمة من الخارج. فهل يمكن لـ"ضريبة المسجد" أن تقلل من تبعية المساجد لتأثيرات الخارج؟ ويرى أخصائيو ماليون أن القطع مع التمويل الخارجي للمراكز الإسلامية التي تديرها تنظيمات الإسلام السياسي في أوروبا عبر إنشاء صناديق تمويل محلية لا يمكن أن يحقق أهدافه ما لم يتم أيضا تعزيز البات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل دول الاتحاد.



هادي حماد  
مناهج التدريب عقبة  
أمام بناء خطاب  
إسلامي أوروبي

سيران أطيش  
كل ما تحتاجه المساجد  
من الممكن تديره من  
الأعضاء أنفسهم

وسبق للاتحاد الأوروبي أن أقر خمسة قوانين لمكافحة غسل الأموال، فسدت إلى أن جميع الدول الأعضاء أقامت ما يُسمى "وحدة الذكاء المالي" (Financial Intelligence Unit) المعروفة باختصار (FIU)، وهذا النظام من شأنه التحقق من التحويلات المالية المشبوهة.

ويقول ماركوس فريبرير المتحدث باسم الشؤون المالية للكتلة المسيحية الليبرالية في برلين، فكرة فرض ضرائب على المسلمين من رواد المساجد، على غرار ضريبة الكنائس للمسيحيين، بهدف ضمان تمويل داخلي للمساجد في المدن الألمانية، بدلا من التمويل الخارجي للكثير منها عبر دول خارجية، مثل تركيا، أو عبر مؤسسات تابعة لدول مثل قطر.

وقالت أطيش في تصريحات لصحيفة "فيلت" الألمانية "كل ما تحتاجه المساجد من التمويل يمكن تديره في المستقبل من الأعضاء أنفسهم"، في إشارة إلى النقاش الساخن، الذي يجري في البلاد حول مدى تأثير الخارج على المساجد وروادها عبر تمويلها مالياً. وتجمع ألمانيا ضرائب الكنيسة من أتباعها طواعية، أي أن كل من يسجل نفسه بأنه تابع لكنيسة معينة عليه أن يدفع ضريبة الكنيسة في إطار الاستقطاعات الضريبية من الراتب الشهري أو إثر تصفية الحسابات السنوية مع دائرة الضرائب. وعلى خلاف الكنائس، لا تجمع الدولة الألمانية ضرائب للمساجد. والكنائس يتم تمويلها في ألمانيا عبر ضرائب تجمعها الدولة من أتباع هذه الكنائس فيما المساجد تمويل

وتتمتع باعتراف إداري وقانوني، لكن مناهجها متطابقة مع مناهج الأئمة الذين يأتون من خارج الفضاء الأوروبي".

### ضريبة على المساجد

أسهمت المراكز الإخوانية بما تديره من مساجد في تصاعد القلق الأمني من التمويلات الخارجية واحتمالية استخدامها لأغراض مشبوهة، ما دفع السلطات الألمانية إلى التباحث حول قانون ضريبة على المساجد كأحد الحلول لفصل التمويلات على الداخل فقط دون تلقي الدعم الخارجي. ويرى مراقبون أن مقترح قانون "الضريبة على المساجد" في ألمانيا يمكن تعميمه على باقي دول القارة كأحد مصادر التمويل الداخلية الهامة من أجل فك الارتباط المالي بالخارج. ويقترح أكاديميون وساسة غربيون أيضا إنشاء صندوق أوروبي موحد لتمويل أنشطة المراكز الإسلامية داخل دول الاتحاد، يتم تمويله من قبل الحكومات الأوروبية ويكون تحت إشراف المفوضية الأوروبية.

وأفاد تقرير نشرته شبكة يورو نيوز تحت عنوان "ألمانيا نحو فرض ضريبة المسجد على المسلمين" في 13 مايو 2019 بأن الحكومة التركية تمول حوالي 900 مسجد بالبلا، إلى جانب تمويلات أخرى تسعى برلين لتقويضها عبر مشروع الضريبة.

واقترحت المحامية سيران أطيش، مؤسسة مسجد "ابن رشد - غوته" الليبرالي في برلين، فكرة فرض ضرائب على المسلمين من رواد المساجد، على غرار ضريبة الكنائس للمسيحيين، بهدف ضمان تمويل داخلي للمساجد في المدن الألمانية، بدلا من التمويل الخارجي للكثير منها عبر دول خارجية، مثل تركيا، أو عبر مؤسسات تابعة لدول مثل قطر.

وقالت أطيش في تصريحات لصحيفة "فيلت" الألمانية "كل ما تحتاجه المساجد من التمويل يمكن تديره في المستقبل من الأعضاء أنفسهم"، في إشارة إلى النقاش الساخن، الذي يجري في البلاد حول مدى تأثير الخارج على المساجد وروادها عبر تمويلها مالياً. وتجمع ألمانيا ضرائب الكنيسة من أتباعها طواعية، أي أن كل من يسجل نفسه بأنه تابع لكنيسة معينة عليه أن يدفع ضريبة الكنيسة في إطار الاستقطاعات الضريبية من الراتب الشهري أو إثر تصفية الحسابات السنوية مع دائرة الضرائب. وعلى خلاف الكنائس، لا تجمع الدولة الألمانية ضرائب للمساجد. والكنائس يتم تمويلها في ألمانيا عبر ضرائب تجمعها الدولة من أتباع هذه الكنائس فيما المساجد تمويل

في دعم الجماعات الإسلامية في أوروبا. ويتأكد مما سبق الدور السئ الذي يلعبه أئمة المساجد في نشر العنف وخطاب الكراهية وتجنيد المقاتلين في عملية صناعة الموت الممنهجة، وأغلب هؤلاء الأئمة لا يتحركون بشكل منفرد بل يتبعون جهات ودولا أخرى هي التي تمولهم وتحركهم بالشكل المطلوب.

وتختلف تبعية الجمعيات والمساجد من دولة أوروبية إلى أخرى؛ فبينما يعمل بعض الأئمة بشكل فردي في بعض الدول مثل السويد نجد أن دولة مثل ألمانيا تتحكم فيها الجمعيات التركية في الغالب بينما تتحكم قطر في الجمعيات الإسلامية في بريطانيا وأغلبيتها تتبع جماعة الإخوان المسلمين النشطين في لندن وضواحيها. وتستفيد قطر من حجم استثماراتها الهائلة في بريطانيا للتحكم في هذه الجماعات.

ويستشف مما سبق أن مساجد أوروبا متحكم فيها من الخارج ومن الضروري أن تكون هناك مرجعيات أوروبية هي التي تؤهل الأئمة وتتحكم في المسار الديني وتنظم شؤون المساجد والخطابة.

وعلى الرغم من أهمية الخطوة يرى أخصائيو أنها تبقى غير كافية. ويعتبر الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية في أوروبا، هادي حماد أن "العقبة الكبرى أمام بناء خطاب إسلامي أوروبي يتوافق مع المجتمع الأوروبي وقيمه العلمانية ليس مكان تدريب الأئمة بل المناهج التي يتعلمونها ثم يعيدون إنتاجها في شكل خطب وممارسة دعوية".

ويضيف حماد في حديث مع سكاى نيوز عربية "مسألة توظيف معاهد تدريب الأئمة في الداخل الأوروبي لن تكون ذات نجاعة ما لم يرافقها تجديد في مناهج التدريب، ففي فرنسا وفي الكثير من الدول الأوروبية هناك العشرات من معاهد التدريب التابعة لجماعات

الإسلام السياسي، الإخوان المسلمين والسلفيين،

وأغلبهم ليست لهم مؤهلات علمية وتتحكم فيها الجمعيات التركية غالباً، فعند الأتراك في ألمانيا هو ثلاثة ملايين من أصل خمسة ملايين مسلم، ويصل عدد الجمعيات الإسلامية إلى حوالي 2000 جمعية غالبيتها مدعومة وممولة من قبل الدولة التركية.

ويؤثر نوع الجاليات في الدول الأوروبية على مدى تحكم الدولة التي تنحدر منها تلك الجاليات، ففي دولة مثل ألمانيا تتحكم تركيا في معظم المساجد وأئمتها وهي التي تختارهم وترسلهم إلى ألمانيا وتدفع رواتبهم من خزانة الدولة التركية.

ولطالما اشتكت جهات عدة في ألمانيا من تبعية اتحاد الجمعيات الإسلامية "ديتيتب" للدولة التركية، وبما أن الدولة التركية انتهجت في عهد "العدالة والتنمية" برنامج دعم الحركات الإسلامية والجهادية فإن مجال تأثير الأئمة في ألمانيا على الشباب وتجنيد الجهاديين أوسع مما هو عليه في دولة مثل فرنسا التي يحددها مسلموها من الدول المغاربية التي لا تمتلك سياسة ممنهجة مثل تركيا وقطر

الإسلام السياسي.

وطالب الرئيس الفرنسي -أثناء عرضه في 2 أكتوبر مشروع قانون حول الانعزالية يهدف خصوصا إلى "هيكلة الإسلام" في فرنسا- من المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، المحاور الرئيسي للسلطات، أن يؤسس خلال ستة أشهر مسار "تأهيل تدريب الأئمة" وتنظيم "تسهيلات" اعتماد لهم ووضع "ميثاق يؤدي عدم احترامه إلى العزل".

وستنحى تدريب الأئمة تحقيق هدف آخر بالنسبة إلى الحكومة الفرنسية، يتمثل في إنهاء التعاون مع 300 إمام من تركيا والجزائر.

ويوجد الآلاف من أئمة المساجد في ألمانيا يديرون 2600 مسجد

وأنشأت الجماعة سلسلة من المنظمات تبدو مستقلة ظاهريا لكنها تدعم في الخفاء شبكات من الشركات والجمعيات الخيرية والمنظمات والمدارس والشركات والعديد من الكيانات الأخرى، من أجل تمرير خطابها الأيدولوجي المتطرف، في الوقت الذي كشفت فيه الكثير من الهجمات الإرهابية في الدول الأوروبية عن وجود رابط أيدولوجي بين منفذي تلك الهجمات والإخوان. هذا إضافة إلى استمرار محاولات الإخوان لخلق مجتمع مواز، واستغلال كل السبل المتاحة لهم، وعلى رأسها وسائل

